COPYRIGHT© INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA

استقرار اليمن في ظل الدور الخليجي بعد عاصفة الحزم وإعادة الأمل: دراسة تحليلة

إعداد

محمد نويمي الهاجري

رسالة مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية
كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية
الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

٢٠١٩م

ملخص البحث

يتناول هذا البحث موضوع "استقرار اليمن في ظل الدور الخليجي بعد عاصفة الحزم وإعادة الأمل، حيثُ يُبرز هذا البحث تاريخ اليمن، ونهاية عصر الإمامة الزيدية وبداية الحكم الجمهوري، كما يتطرق البحث لوضع اليمن قبل وخلال ثورة فبراير ٢٠١١م، ودور عملية عاصفة الحزم وإعادة الأمل وانعكاسهما على المشهد اليمني، والأسباب الإقليمية والدولية في عدم الاستقرار والتنمية، فمن هنا أتت مشكلة هذا البحث، حيث تمثلت أسئلته في معرفة الأسباب التاريخية والسياسية التي أدت إلى عدم الاستقرار، ومدى إسهامات عاصفة الحزم وإعادة الامل في ذلك، أما الأهداف فتكمن في معرفة تلك الأسباب وتسليط الضوء على الوضع اليمني قبل وخلال الثورة اليمنية، لذلك جاءت الأهمية من خلال المساهمة في بحثٍ يكون مرجعاً شاملاً للباحثين والقراء والمهتمين للاستقرار والتنمية في هذا البلد العربي. كذلك تم التطرق للدراسات السابقة المتعلقة بموضوع رسالة الباحث، ولكن مازلنا في حاجة العديد من الدراسات والبحوث الأكاديمية لمعرفة الأسباب الحقيقة لعدم استقرار اليمن، ومن هنا تم التطرق لنظرية الاستقرار في الإطار النظري كمفهوم أساسي لهذا البحث، وقد تم استخدام عدد من مناهج البحث في هذا البحث كالمنهج التاريخي الذي كشف الأسباب التاريخية لعدم استقرار اليمن، كما تم التطرق للمنهج الوصفي الذي وصف الأزمة في اليمن وصفا دقيقا، وأخيراً تم اعتماد المنهج الإحصائي الذي ساهم في جمع النتائج الإحصائية وتحليلها، وخلصت الدراسة لمجموعة من النتائج، ومن أهمها: هو أن دول الخليج العربي تتحمل الجزء الأكبر لما وصل إلية اليمن، وأن الحروب الستة بين الرئيس السابق اليمني صالح وجماعة الحوثي أسهمت بشكل كبير في عدم الاستقرار، كما ساهمت أيضا ثورات الربيع العربي في بداية الثورة اليمنية، أيضا من نتائج هذا البحث أن جماعة أنصار الله سيطرت على العاصمة صنعاء في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م مما مهدت لبداية عاصفة الحزم في ٢٦ من مارس ٢٠١٥، والتي عقدت من المشهد اليمني، حتى بدأت عملية إعادة الامل في ٢٢ من أبريل ٢٠١٥ والتي ما زالت مستمرة حتى الآن دون تحقيق الأهداف التي من أجلها قامت.

ABSTRACT

This research deals with the issue of stability of Yemen in the light of the Gulf role after the *ʻaṣifah al-Hazm* (The storm of firmness) and *Iʻadat al-Amal* (Return of the hope), the two military operation led by Saudi Arabia. The study therefore highlights: the history of Yemen from the BC until the modern history, the end of the era of the Zaydi Imamate and the beginning of the republican rule, the consequences of unity between the two Yemenite parties, the reasons that led to the disunity and weakness of Yemeni society, as well as the regional and international role that contributes to its instability and backwardness. The paper also discusses the situation of Yemen before and during the revolution of February 2011, and the reasons that hastened the uprising of Yemenis against the former President ʻAli ʻAbdullah Salih, after 33 years on the throne of presidency in Yemen. Furthermore, the research addresses the role of *ʻaṣifah al-Hazm* and *Iʻadat al-Amal* as well as their consequences on the present situation of Yemen. The researcher uses the historical approach to uncover the root causes and historical factors of the instability of Yemen over the previous years, the descriptive approach for the accurate description of the crisis in Yemen, and lastly, the statistical approach is adopted for the collection and analysis of statistical results from this crisis, and then for the deduction of the expected results. The researcher reaches some conclusions; one of which is the big responsibility of Arab Gulf countries for the present situation of Yemen, as well as the great contribution of the Sa'ada Six Wars between the former President Saleh and Houthi to the instability of Yemen, besides the poor standard of living, increase of unemployment, spread of corruption, increase of poverty and violation of human rights. Likewise, the revolution Arab Spring in Tunisia, Egypt, Libya and Syria has contributed a lot to the incitement of Yemeni revolution. Secondly, the seizure of the capital city Sana'a by *Anṣar Allah* group on 21 December, 2014 was facilitated by the former President Ali Saleh, which eventually led to the outbreak of *ʻaṣifah al-Hazm* on 26 March 2015 that complicated the Yemeni affairs. Finally, the operation of *Iʻadat al-Amal* began on April 22, 2015, which is still going on without achieving the goals for which it was launched.

APPROVAL PAGE

The thesis of Mohammed Newaimi M.N. Al-Hajri has been examined and Approved by the following:

_____
Abdi Omar Shuriye
Supervisor

_____El Fatih Abdullahi Abdelsalam_____
Co-Supervisor

_____Abdul Hamid Mohamed Ali Zaroum_____
Internal Examiner

_____Mudathir Abdel Rahim_____
External Examiner

Mahjoob Zweiri
External Examiner

_____
Chairman

DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that it has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Mohammed Newaimi

Signature……. Date……

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠١٧م محفوظة لـ: محمد نويمي

استقرار اليمن في ظل الدور الخليجي بعد عاصفة الحزم وإعادة الأمل

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.

٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.

٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.

٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.

٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريديّ الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: محمد نويمي

التوقيع: ..... التاريخ: .....

إهداء

إلى والديّ العزيزَين وأسرتي الكريمة

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي أعانني على إنجاز بحثي هذا، ولا يسعني إلا أن أشكر الله سبحانه وتعالى على التوفيق، كما لابد مِن ذكر الفضل لأهل الفضل علينا بعد الله سبحانه وتعالى، فمن لا يشكر الناس لا يشكر الله.

وأخص بالشكر والتقدير الأستاذ الدكتور عبدي عمر شوري – المشرف على هذه الرسالة–الذي وقف إلى جانبي، طوال مدة الدراسة، وفي كل صغيرة وكبيرة، وفي النصح والإرشاد، فكانت له القيمة الكبيرة في بحثي هذا. كما أتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور الفاتح عبد الله عبد السلام على مساهمته النيرة والطيبة، فجزاكم الله جميعا كل خيري الدنيا والآخِرة.

ولا أغفل عن الشكر الجزيل إلى أسرة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا على إتاحتها لي الفرصة لإكمال الدراسة ومواصلة الرحلة التعليمية، وأخص منهم بالشكر محاضري وموظفي كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية وبالأخص محاضري قسم العلوم السياسية، جزاهم الله عنا خيراً.

وأخيراً، الشكرُ واصل كلَ من ساعدوني، وكل من أعانوني في هذا العمل، ممن لم ترد أسماؤهم، فلهم مني الشكر والتقدير والعرفان.

محتويات البحث

ملخص البحث .....ج

ملخص البحث باللغة الإنجليزية .....ح

صفحة القبول .....خ

صفحة الإقرار .....د

صفحة الإقرار بحقوق الطبع .....ذ

الإهداء .....ر

الشكر والتقدير .....ز

الفصل الأول: خطة البحث وهيكله العام..... ١

المقدمة ١

مشكلة البحث ٤

أسئلة البحث ٤

أهداف البحث ٤

أهمية البحث ٥

حدود البحث ٥

منهج البحث ٦

الدراسات السابقة ٧

الإطار النظري للبحث..... ١١

هيكل البحث ١٤

الفصل الثاني: تاريخ اليمن وميدانه السياسي..... ١٦

المبحث الأول: تاريخ اليمن..... ١٧

المطلب الأول: الإسلام في اليمن ١٧

المطلب الثاني: اليمن في العهد العثماني ٢١
المطلب الثالث: اليمن قبل الحكم الجمهوري ٢٥
المبحث الثاني: عوامل عدم الاستقرار مع بداية الحكم الجمهوري..... ٢٩
المطلب الأول: الحكم الجمهوري في اليمن ٢٩
المطلب الثاني: الوحدة بين شطري اليمن ٣٥
المطلب الثالث: اندلا ع الموجهات بين الدولة وجماعة الحوثي..... ٣٩

الفصل الثالث: ثورة فبراير ٢٠١١م في اليمن..... ٤٤
المبحث الأول: أسباب ثورة فبراير ٢٠١١م..... ٤٥
المطلب الأول: اليمن قبيل ثورة فبراير ٢٠١١م..... ٤٥
المطلب الثاني: العوامل التي عجلت بتفجير الثورة ٤٨
المطلب الثالث: حقوق الإنسان في اليمن..... ٥٥
المبحث الثاني: بداية الثورة ومسارها حتى توقيع المبادرة الخليجية..... ٥٩
المطلب الأول: شرارة البداية للثورة اليمنية..... ٥٩
المطلب الثاني: تغيرات في مسار الثورة اليمنية ٧١
المطلب الثالث: الدور الخليجي في الثورة اليمنية..... ٧٥

الفصل الرابع: عاصفة الحزم وانعكاسها على اليمن..... ٨٢
المبحث الأول: مبررات عاصفة الحزم على اليمن..... ٨٣
المطلب الأول: المرحلة الانتقالية والتحديات السياسية..... ٨٣
المطلب الثاني: الحوار الوطني ٨٥
المطلب الثالث: ليلة سقوط العاصمة صنعاء..... ٨٨
المبحث الثاني: وضع اليمن خلال عملية عاصفة الحزم..... ٩٣
المطلب الأول: بداية عاصفة الحزم..... ٩٣
المطلب الثاني: ردود الفعل الإقليمية والدولية حول عاصفة الحزم..... ١٠٣

المطلب الثالث: انتهاكات الحرب في اليمن خلال عاصفة الحزم..... ١٠٧

الفصل الخمس: اليمن خلال إعادة الأمل..... ١١٢
المبحث الأول: اليمن في مرحلة عملية إعادة الامل ١١٣
المطلب الأول: بداية عملية إعادة الامل ١١٣
المطلب الثاني: سيطرة الشرعية على عدن..... ١١٧
المطلب الثالث: الدخول البري لقوات التحالف العربي ١٢١
المبحث الثاني: حقوق الإنسان خلال إعادة الأمل..... ١٢٩
المطلب الأول: الانتهاكات والخسائر البشرية في إعادة الامل..... ١٢٩
المطلب الثاني: غياب الخدمات الضرورية..... ١٣٢

الخاتمة: النتائج والتوصيات..... **١٣٧**
المصادر والمراجع..... **١٤٢**
قائمة الجداول والملاحق: **١٦٢**

الفصل الأول: خطة البحث وهيكله العام

المقدمة

لا شك أن التنمية الشاملة والناجحة هي مبتغى الشعوب المتحضرة والطامحة إلى الرقي والازدهار لمجتمعاتها. ولكن هذه التنمية المنشودة، لا تتحقق إلا بالأمن والاستقرار والرغبة الصادقة لتلك الشعوب في العمل المثمر والجاد. فهذا الاستقرار لا ينعكس فقط بالإيجاب على المجتمع نفسه، بل ينتقل بعد ذلك إلى المجتمعات الأخرى، منها: المجتمعات المحيطة بذلك المجتمع. فلعل ما نراه اليوم من عدم استقرار في اليمن هو أبلغ وأصدق من الصور، وهو ما أدّى إلى زعزعة هذا المجتمع، وتسلط منطق القوة على العقل، مما استوجب في البداية وقفة لدول الخليج العربي، تُجاه هذا القُطر العربي في هذه المرحلة البالغة الخطورة. فاليمن مر بتحولات سياسية وتاريخية عقيمة، لكن المحطة الأهم كانت من بداية ثورته الأخيرة وحتى وقتنا الحالي، والتي أدت إلى انعكاسات سلبية مدمرة على المشهد هناك، ليست فقط على اليمن بل امتدت إلى جيرانه.

فالبداية كانت في الحادي عشر من فبراير في عام ٢٠١١م، حين بدأت الثورة اليمنية ناشدةً الحرية والكرامة، وذلك ضد حكم الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، الذي حكم اليمن لمدة ٣٣ سنة. ولقد خرج في هذه الثورة المتظاهرون وأغلبهم من الطلبة والشباب؛ للتنديد بالبطالة والفقر والفساد والتخلف والمحسوبية التي أصبحت تتربع على سطح المشهد اليمني طوال فترة حكم الرئيس السابق.

ورغم أن اليمن كان وما زال من أكثر بلدان العالم انتشاراً للسلاح، فقد حاول شباب الثورة المحافظة على سلمية ثورتهم قدر المستطاع ضد قوات الأمن التي بدأت باستعمال جميع أنواع العنف ضد المتظاهرين، مما أدّى إلى اتساع رقعة الثورة في جميع المحافظات اليمنية، ومنها بطبيعة الحال: محافظة صعدة المعقل الرئيس لجماعة أنصار الله – الحوثيين – الذين أعلنوا في بداية الثورة تأييدهم لثورة الشباب اليمنية، وأقاموا علاقات مع عدد من الناشطين المناهضين للنظام الحاكم، ثم استفادوا من فراغ السلطة فوسعوا من قاعدتهم جغرافيا، كما

وقفوا إلى جانب الثورة مما زاد من شعبيتهم في البداية بين أطياف عديدة من المجتمع اليمني، الذي لم يكن يعلم مغزى وهدف تلك الجماعة من هذه الثورة.

وأما الموقف الخليجي من هذه الثورة فكان من البداية يدعو إلى عودة الهدوء والاستقرار في هذا البلد الجار والشقيق، وحقن دماء أبنائه والتباحث بين الفرقاء السياسيين فيه لخروج اليمن من هذه الأزمة. ولكن الأزمة طالت واتسعت مما دفع بدول مجلس التعاون الخليجي جميعا التدخل في هذه الأزمة من أجل التوسط بين الفرقاء السياسيين في اليمن، وإيجاد مخرج أمن لهذه الأزمة. ولذلك بدأت المشاورات والمباحثات الخليجية مع كل الأطراف اليمنية من أجل البحث عن مبادرة تقرّب بين وجهات النظر وبين الأحزاب اليمنية، فتحقق ذلك حيثُ تم الاتفاق بين القوى السياسية اليمنية المناصرة والمناهضة من هذه الثورة على إيجاد مبادرة لحل الأزمة اليمنية.

ففي البداية تم اقتراح المسودة الأولى لهذه المبادرة والتي عرفت لاحقا بالمبادرة الخليجية، إلا أن عدم الاتفاق والاختلاف في وجهات النظر بين الساسة اليمنيين ورفض علي عبد الله صالح –الرئيس اليمني في ذلك الوقت – لمسودة المبادرة، كان هو الطريق الوحيد لتعديل هذه المبادرة. وبعد تكثيف المشاورات والمباحثات المستمرة بين الفرقاء اليمنيين، وبإشراف ممثل للأمين العام للأمم المتحدة، وسفراء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وسفراء دول مجلس التعاون الخليجي، عُدلت هذه المبادرة لتصبح "المبادرة الخليجية المعدلة لحل الأزمة اليمنية".

ومن هنا، جرى التوقيع في الرياض على خطة هذه المبادرة في نوفمبر من عام ٢٠١١م، والتي نصت على نقل سلطات الرئيس صالح قانونيا إلى نائبه عبد ربه منصور هادي، وعلى تشكيل حكومة "مناصفة" بقيادة المعارضة ومنح الحصانة للرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح بعد استقالته، وعلى حلٍ يفضي إلى الحفاظ على وحدة اليمن وأمنه واستقراره، وأن يلبي الاتفاق طموحات الشعب اليمني في التغيير والإصلاح، وأن يتم انتقال السلطة بطريقة سلسة وآمنة، تُجنّب اليمن الانزلاق نحو الفوضى والعنف ولكن ضمن توافق وطني، كما تنص المبادرة على أن تلتزم كافة الأطراف إزالة عناصر التوتر سياسيا وأمنيا،

وتوقف كل أشكال الانتقام والمتابعة والملاحقة من خلال ضمانات وتعهدات تعطى لهذا الغرض.

والموقف الخليجي بعد التوقيع على هذه المبادرة، لم يقف مكتوف الايدي، بل سعت دول الخليج إلى إتمام بنود هذه المبادرة من أجل إخراج اليمن من هذه المحنة، وكان من المفترض أن تعمل هذه المبادرة خلال عامين على العبور باليمن إلى طريق الاستقرار.

إلا أن هذه المبادرة وصلت إلى طريق مسدود، حيثُ تمثلت التحركات السياسية والعسكرية التي مارسها الرئيس السابق، واستغلال جماعة أنصار الله – الحوثيين – لحالة الفوضى السائدة في البلاد من أجل فرض أجندته ومعتقداته، وغموض الأجندة التي يسعى ممثل الأمين العام للأمم المتحدة لتنفيذها في اليمن، كل ذلك كانت من أهم الأسباب لتعطّل المبادرة الخليجية، حيث وصل اليمن على الصعيد السياسي إلى حالة من الانهيار وغياب الأفق بشأن المستقبل، مما ساعد وسهل الانقلاب الحوثي على الشرعية، واحتلال صنعاء وفرض أمر الواقع بالقوة، وفرض الإقامة الجبرية على الرئيس الشرعي عبد ربه منصور هادي وحكومته وللأسف كان هناك دعم واضح وصريح لجماعة أنصار الله من قبل إيران للوصول إلى السلطة في اليمن.

وتحقق هذا كله بعد أن أعلن صراحة أحد المسؤولين الإيرانيين بأن إيران سيطرت إلى الآن على أربع عواصم عربية حيثُ كانت صنعاء هي العاصمة الأخيرة، كما لا ينسى التاريخ في الوقت نفسه، الدور البارز الذي لعبه الرئيس اليمني السابق –علي عبد الله صالح –في تسهيل الانقلاب الحوثي على الشرعية، مما حداء بالرئيس الشرعي الذي فر بعد ذلك إلى مدينة عدن، في طلب الحماية والتدخل العاجل من دول الخليج عبر رسالة متلفزة.

ومن هنا، قامت دول الخليج بالوقوف إلى جانب الرئيس من خلال التحالف العربي، حيث تمثل هذا النداء في عاصفة الحزم التي بدأت في ٢٦ من مارس لعام ٢٠١٤م، واستمرت إلى ٢١ من أبريل من العام نفسه، وبعدها أعلنت قيادة العمليات لهذا التحالف عن توقف عملية عاصفة الحزم وبدء عملية إعادة الأمل، لكن التحالف العربي للأسف زاد من خطورة الموقف في اليمن حيثُ حدثت انتهاكات إنسانية خطيرة وتدمير واسع في البنية التحتية بالإضافة إلى الممارسات المتبعة من قبل أنصار الله – الحوثيين – التي زادت من سوء المشهد

اليمني فلا اليمن تحرر من قبضة الحوثيين ولا استطاع التحالف العربي أن يعيد الشرعية في اليمن، ومن هنا قمت بهذا البحث من أجل المساهمة في إيقاف ما يحدث الآن في اليمن نتيجة لغياب لغة العقل والمنطق وأتمنى أن يكون هذا البحث مرجعا شاملا لمن أراد الأمن والاستقرار لليمن الشقيق وحلا دائما يُمكن اليمن واليمنيين من الوصول ببلدهم إلى التنمية والازدهار.

مشكلة البحث

يعتبر استقرار اليمن في المرحلة الحالية والمستقبلية في ظل الدور الخليجي بعد عاصفة الحزم وإعادة الأمل هو إشكالية البحث، حيث تعتبر هذه المرحلة من أصعب المراحل التي تتطلب فيها أولا بسط نفوذ الشرعية وعوده على كامل التراب اليمني ومواجهة التحديات التي تحول دون ذلك الاستقرار، ثم التحول السريع إلى إغاثة المتضررين من هذه الحرب، وإعادة ما دمرته هذه الحرب، والعمل على الإعمار من جديد، وتأمينه من أي تدخلات خارجية جديدة تضر به. وبالتالي إيجاد الأبعاد السياسية في دعم العلاقات الأخوية بين اليمن ودول الخليج العربي من خلال وضع خريطة طريق جادة وحقيقية تحتوي اليمن وشعبه الشقيق للانضمام إلى منظومة مجلس التعاون الخليجي وتطويرها في مختلف المجالات وتجاهل الماضي والنظر إلى مستقبل مشرق، فضلاً عن العمل الجاد التنموي لتحفيز الشعب اليمني للقيام بدوره من أجل الاستقرار والنهوض بالبلاد، والتفكير كذلك بكيان الوطن الواحد دون تجزئته أو إضعافه، والتركيز على أهمية اليمن وشعبه بالنسبة لدول الخليج العربي ودول المنطقة العربية من جميع النواحي، فاليمن بلد عربي كبير وله كل تقدير واحترام ويستحق منا المساهمة والوقوف إلى جانبه، كما أنه كدولة وكيان وشعب مهددة بحرب أهلية ومجاعة وانتشار الأمراض وملاذ خصب للتطرف والإرهاب، فلابد من إيجاد آلية واضحة تكون مرجعا لاستقرار اليمن وأهله من خلال أيجاد البحوث الاكاديمية والحلول الناجعة وبأسرع وقت ممكن لمعالجة هذه المشكلة من جذورها، كل ذلك يعتبر إشكالية هذا البحث.

أسئلة البحث

سوف يحاول هذا البحث الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. ما الأسباب التاريخية والسياسية التي أدت إلى عدم استقرار اليمن العربي؟
٢. كيف كان وضع اليمن قبل وبعد ثورة فبراير ٢٠١١م وما الأسباب التي أدت إليها؟
٣. ما إسهامات عاصفة الحزم في عودة الاستقرار وإيقاف التدخل الأجنبي في اليمن؟
٤. كيف كان وضع اليمن خلال مرحلة إعادة الأمل والنتائج المترتبة عليها حتى الآن؟

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق أهداف أهمها:

١. معرفة الأسباب التاريخية والسياسية التي أدت إلى عدم استقرار اليمن العربي.
٢. تسليط الضوء على الوضع اليمني قبل وخلال ثورة ٢٠١١م والتركيز على الأسباب التي أدت إلى هذه الثورة ومدى تقبل الفرقاء اليمنين للمبادرة الخليجية.
٣. إبراز دور عاصفة الحزم في عودة الشرعية وإيقاف التدخل الأجنبي وانعكاسها على المشهد اليمني.
٤. التطرق إلى وضع اليمن خلال مرحلة إعادة الأمل والنتائج المترتبة عليها.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث فيما يلي:

١. معرفة الأسباب التي أدت لما نراه اليوم من عدم استقرار لليمن الشقيق، ومعالجة هذه الأسباب من جذورها وإيجاد الطرق البديلة لحلها، وإمكانية عدم تكرارها مستقبلا.

٢. المساهمة في بحثٍ يكون مرجعاً شاملاً للباحثين والقراء والمهتمين للاستقرار والتنمية في اليمن.
٣. دراسة الدور الذي قامت به دول الخليج العربي تجاه اليمن من إهمال سلبي في العقود الماضية، ووضع الآليات والأسس الصحيحة من أجل قيام تلك الدول بواجبها الديني والعروبي والأخلاقي والإنساني تجاه هذا القُطر.
٤. تقديم كافة أنواع الدعم لليمن في هذه المرحلة والمرحلة المقبلة، باعتبار أن اليمن هو بمثابة العمق الاستراتيجي لأمن دول الخليج العربية؛ فإن استقرار اليمن هو بالمحصلة استقرار فعلي لتلك الدول.

حدود البحث

١. حدود البحث المكاني هو المجتمع اليمني وفقا الحدود الجغرافية لخريطة اليمن.
٢. حدود البحث الزماني من ٢٠٠١م حتى ٢٠١٦م.

منهج البحث

نظراً لطبيعة هذا البحث، سوف يتبع الباحث المناهج الآتية:

المنهج التاريخي: هذا المنهج معني بوصف الأحداث التي وقعت في الماضي وصفاً كافيا بواسطة جمع الأدلة وتقويمها، ومن ثم القيام بالتمحيص وصولا لمرحلة التأليف لتتم بعدها عرض الحقائق التي تستند لعدد من النتائج الواضحة، والهدف من ذلك هو الوصول لحقائق مباشرة تساعد في فهم الحاضر على ضوء ما حصل في الماضي من خلال الرصد والتحليل ثم المناقشة وصولا للتفسير، فمن خلال ما سبق تطرق الباحث إلى هذا المنهج من أجل معرفة الأسباب التاريخية والجذرية لعدم استقرار اليمن طوال السنوات الماضية.

المنهج الوصفي: المنهج الوصفي هو من أبرز المناهج العلمية التي تستخدم دائما في الأبحاث، فهذا المنهج يعتمد على المشكلات العلمية أو دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبّر عنها كما هو حالها من أجل الوصول في نهاية الأمر لتفسيرات واضحة تقودنا للمنطق من خلال الأدلة التي تساعد في تحديد المشكلات،

فمراحل الاستخدام لهذا المنهج تقف أولا على معرفة المشكلة ثم النظر أن كان المنهج الوصفي يصلح لهذه الظاهرة أم لا كمشكلة سلوكية أو اجتماعية ثم الانتقال بعد ذلك لصياغة الموضوع في شكل فرضية أو أكثر حتى يصل الباحث بوضع المقترحات التي تقود لحل هذه الظاهرة أو المشكلة، لذلك أعتمد الباحث هذه المنهج لوصف الأزمة في اليمن وصفا دقيقا.

المنهج الإحصائي: هذا المنهج هو عبارة عن مجموعة من الأساسيات المتنوعة المستعملة لجمع المعطيات الإحصائية وتحليلها جدوليا وبيانيا، ثم استخلاص النتائج والعمل على تفسيرها من خلال أولا جمع البيانات الإحصائية للبحث ثم القيام بعرض تلك البيانات بشكل منظم ومتسلسل حتى نصل بعد ذلك لمرحلة التحليل والتفسير لتلك البيانات المجمعة، فاستخدام المنهج الاحصائي يأتي من خلال عدة طرق تساعد في تلخيص وعرض البيانات ومقارنة تلك البيانات بواسطة الجداول والنسب المئوية والمعدلات، لهذا تم اعتماد هذا الأسلوب من المناهج لجمع النتائج الإحصائية من هذه الأزمة وتحليلها واستخلاص الحصيلة المرجوة منها.

الدراسات السابقة

اليمن بلدٌ عريق وصاحب تاريخ طويل يفخر به كل عربي ومسلم، فاليمن يستحق منا بحوث ودراسات معمقة، لكننا للأسف لم نرى اهتماما حقيقا بهذا البلد في السنوات الأخيرة، ولعل الأسباب في ذلك كثيرة ومنها أنه بلد ليس بثري، كما أن هذا النوع من الدراسة يحتاج إلى دراسة مستفيضة ومتعمقة لفهم الواقع كما هو الحال في أزمة اليمن، ولكننا لا ننكر أن هناك بحوث ودراسات أكاديمية حول اليمن لكنها كانت تتمحور حول تاريخ اليمن، ففي حدود علم الباحث فإنه لا توجد بحوث ودراسات معمقة تناولت هذا الموضوع من حيث التركيز على جميع الجوانب والمسببات بداية من الثورة اليمنية حتى وقت هذه الرسالة، مع العلم أن هناك دراسات سابقة تناولت أجزاء معينة فقط من هذا البحث، ومن أبرزها:

دراسة قام بها سعود السرحان، وكانت بعنوان "**إعادة بناء اليمن**" (٢٠١٤م). ذكر الباحث أن اليمن لا يستطيع التعامل مع التحديات الكبيرة الكثيرة التي يواجهه إلا بتوافر

الدعم الهائل من جيرانه في مجلس التعاون الخليجي وكذلك المجتمع الدولي، مشيرا إلى أن اليمن دائماً كان يطالب المجتمع الدولي باستثمار الموارد لإعادة بنائه بعد الدمار الناجم عن القتال الذي لم يتوقف في اليمن على مدى القرن الماضي، وذكر الكاتب أن إعادة الشرعية إلى اليمن تكمُن في تكوين قوة عربية للتصدي لأي خطر، وهذا ما قامت به عاصفة الحزم وإعادة الأمل، وهي في الوقت نفسه تجربة مفصلية، ورسالة لكل من يريد أن يعبث بأمن وسلامة الخليج. ولكن الباحث لم يتطرق إلى جمع النتائج التاريخية كاملة التي أدت إلى ما نراه اليوم في المشهد اليمني بشكل مفصل وكذلك قلل الباحث من قدرة الإنسان اليمني على فهم الواقع والاعتماد عليه في مرحلة البناء من جديد. ومن خلال دراستنا هذه سوف نتطرق إلى هذه النتائج ودور الإنسان اليمني بشكل مفصل وواضح. (سعود، ٢٠١٤)

وأما الدراسة الثانية فهي لنجيب غلاب، بعنوان "**عاصفة الحزم وإعادة الأمل مسار جديد في سياسات دول مجلس التعاون**" (٢٠١٥م). أوضح الباحث في هذه الدراسة أن اليمن كان ورقةً تتلاعب بها أطراف متعددة لاستهداف الأمن واستقرار الخليج، وبوابة لمكاسب لا علاقة لها بالمصالح اليمنية وأمن العرب، وإنما بخدمة أطراف إقليمية ودولية لا ترى اليمن إلا أداة وظيفية حقيرة وغبية لخدمتهم، وأشار الباحث إلى أن التدخل العربي هو إنقاذ لكرامة أهل اليمن، وباب عربي لإنقاذ اليمن من السقوط في وحل الفوضى. علماً بأن هذه الدراسة لم تهتم بالإشارة إلى التركيبة الديمغرافية للمجتمع اليمني والتي هي أحد الأسباب التي أدت إلى عدم استقرار اليمن، ولذلك سيركز الباحث على التركيبة الديمغرافية ودورها في حل الأزمة في اليمن. (نجيب، ٢٠١٥)

ودراسة أخرى لغسان شبانة، بعنوان "**عملية عاصفة الحزم الأهداف والمخاطر**" (٢٠١٥م). وفي هذه الدراسة تحدث الباحث عن الوضعَ في اليمن منذ ٢٠٠٤م حيث ذكر أن اليمن تدهور منذ تلك السنة الأمر الذي سمح للحوثيين وآخرين بالعبث والمسِّ بسلامة واستقرار اليمن. وهذا التدهور -في رأي الباحث – سمح لكثير من الفاعلين غير الشرعيين، مثل: جماعة القاعدة في جزيرة العرب، وآخرين، أن يمثلوا تحديًا لشرعية الحكومة المركزية، إلا أن الحوثيين كانوا يُظهرون عداء علنيًّا للحكومة وبدأوا يبحثون عن دور سياسي أكبر في البلاد من خلال التعاون مع قوى إقليمية طامحة لبسط نفوذها في المنطقة، هذا

التعاون مع القوى الخارجية أتاح للحوثيين تطوير قدراتهم العسكرية المنظَّمة للتمرد على الحكومة. إلا أن الكاتب لم يركز في هذا البحث بذكر الوضع الاقتصادي والفساد الإداري والمالي الذي ساهم في تعقيد الاستقرار في اليمن حيثُ اكتفى بالحديث عن جماعة القاعدة وكذلك الحوثيين ودورهم السلبي في مسالة الاستقرار كما لم يتطرق في الوقت نفسه إلى الأسباب التي أدت إلى ظهور هؤلاء. (غسان، ٢٠١٥)

وأيضا دراسة لمحمود صافي محمود، بعنوان **"فرص الإنقاذ: ضرورة انضمام اليمن لمجلس التعاون الخليجي"** (٢٠١٥م). حيثُ تطرق الباحث إلى أن نتائج عملية عاصفة الحزم في اليمن ومحاولة كسر سيطرة الحوثيين الذين عصفوا بمقومات الدولة اليمنية، فرضت واقعا خليجيا وإقليميا معقدا ومضطربا أحدث بدوره العديد من التغييرات والتحولات الكبرى في مواقف دول الخليج تجاه قضية انضمام اليمن إلى عضوية مجلس التعاون الخليجي، فتفاعلات المشهد السياسي الخليجي الراهن بعد العمليات العسكرية وتجاه الواقع اليمنى المعقد أعاد هذا الملف إلى دائرة الاهتمام الخليجي مرة أخرى بعد أعوام طويلة من الجمود. ولكن الباحث لم يذكر أن دول الخليج هي من تتحمل الجزء الأكبر مما يحصل الآن في اليمن نتيجة الإهمال وعدم الدعم لهذا القطر العربي الفقير والمساعدة أيضا في تسهيل دخول اليمن إلى عضوية مجلس التعاون. (محمود، ٢٠١٥)

وكذلك هناك دراسة لأحمد موسى، بعنوان **"التفكيك والبناء سيناريوهات إعادة الأمل في اليمن"** (٢٠١٥م). وفي هذه الدراسة ذكر الباحث أن القوى السياسية القديمة (تيار علي عبد الله صالح، وتيار الإخوان) والقوى البازغة (الحوثيين) جميعهم وجدوا في عبد ربه منصور هادي الشخصية المهادنة غير التصادمية، وهي بلا شك فرصة للتوغل والهيمنة. وأيضا ذكر الباحث أن المبادرة الخليجية بحلها التقليدي، قد أسهمت في تكريس إقصاء المكونات اليمنية المهمشة، واستحالة أحلامهم إلى أضغاث. فيرى الباحث رغم أن المبادرة قد نجحت في نزع فتيل الأزمة اليمنية، فإنها لم تقض على مسببات اشتعالها مستقبلا، كما أنها نزعت فتيل الثورة وأبقت على الهيمنة السياسية والاقتصادية لقبائل حاشد، وفرضت على الثورة اليمنية منح الحصانة للرئيس المخلوع وأسرته حتى تصل المفارقات ذروتها ببقاء صالح رئيسًا لحزب المؤتمر الشعبي. ولكن الباحث للأسف لم يذكر في دراسته أن أحد

الأسباب الرئيسية في تدهور اليمن ووصوله إلى هذا المستوى هو التاريخ السياسي الطويل والمرير الذي أبقى اليمن على الفقر والجوع والفساد وتسلط القبلية لعشرات السنين بمرأى ومسمع من المجتمع الدولي. (أحمد، ٢٠١٥)

وهناك دراسة لمرزوق العشير، بعنوان "**الأزمة اليمنية من الداخل بعد ثورة ٢٠١١م**" (٢٠١٥م). حيثُ سلط الباحث الضوء في هذه الدراسة على ضرورة عدم إقصاء الحوثيين عن الدخول في الحكومة اليمنية لكي لا يعاودوا الاعتداء مرة أخرى على اليمن، وإشراكهم في النسيج الاجتماعي اليمني لينخرطوا في المجتمع ويرموا السلاح ويشاركوا في نهضة اليمن، وقد ذكر الباحث أن الأزمة اليمنية من الداخل مرت بمرحلة ثورة ٢٠١١م ثم تطورت من أجل الخلاص من علي عبد الله صالح الذي حكم اليمن ٣٣ عاما، وانتهت بالإطاحة به، واستغل الحوثيون هذه الأزمة وما صاحب ذلك من ضعف في الدولة اليمنية، وانطلقوا في مشروعهم للاستيلاء على محافظات اليمن ومقدراتها وأجهزتها بتواطؤ من الأجهزة الرسمية لليمن. وهنا الباحث لم ينتقل بالحديث إلى الأسباب التي أدت إلى ظهور الحوثي وجماعته وتنامي هذه الجماعة والأيدلوجية التي تفكر بها هذه الجماعة وارتباطها الوثيق بإيران والدعم المحدود الذي يحصل عليه الحوثي منها نتيجة الإهمال والتغافل المتعمد من قبل الحكومة المركزية في صنعاء وعدم تعامل جدي مع عبد الله صالح في بداية ظهور هذه الجماعة خصوصا بعد أن عرف القاصي والداني أهداف وأيدلوجية هذه الجماعة. (مرزوق، ٢٠١٥)

ودراسة أخرى لسايمون هندرسون، بعنوان "**التمدد الصحراوي للعمليات الطموحة**" (٢٠١٦م). ذكر في هذه الدراسة أن الجهود الدبلوماسية التي تقوم بها الولايات المتحدة في اليمن هي لا تذكر إلى حد كبير، حيث أوضح أن الدعم الأمريكي لقوات التحالف العربي، هو في مجال الاستخبارات والإمدادات. ويوضح الباحث أيضاً أن هناك قيودا مفروضة على الضربات الجوية الكثيفة شبه اليومية ضد قوات الحوثيين والقوات التابعة لعلي عبد الله صالح، وكذلك يذكر الباحث أن الحل في اليمن هو حل سياسي وليس عسكري، مع اشتراك جميع القوى من أجل إخراج اليمن من هذه الأزمة. إلا أن الباحث لم يتطرق إلى قصور المجتمع الدولي التاريخي لهذ البلد ومنها كذلك التهميش والتغافل من قبل المجتمع الغربي خصوصا لهذه الأزمة. (سايمون، ٢٠١٦)

كذلك دراسة لدانيال غرين، بعنوان "**إعادة إحياء اليمن –الاتفاقية الخليجية–**" (٢٠١٥م). تطرق إلى أن الانتقال السلمي نسبياً هو الذي شهده البلد عام ٢٠١٢م بين استقالة الرئيس صالح وانتخاب الرئيس هادي الذي تم تسهيله كجزء من اتفاق توسطت فيه دول مجلس التعاون الخليجي. وهذا يشكل نموذجاً لكيفية تمكن الدبلوماسية من تعزيز التغيير السلمي خلال "الربيع العربي". وقد منح الاتفاق صالح وعائلته حصانة من الملاحقة القضائية، كما أكد الكاتب أن هذا التوسط بادر في قيام "مؤتمر الحوار الوطني" بمناقشة الإصلاحات الدستورية والحكومية، وأسفر عن تشكيل حكومة وطنية جديدة تضم ممثلين من كافة الأحزاب السياسية، وأشرف على إصلاح الجيش الوطني. وأوضح الكاتب أن القادة الإقليميين اعتبروا الاتفاق في ذلك الحين نجاحاً كبيراً. لكن الباحث في هذه الدراسة من وجه نظري لم يوفق في الحديث بالتفصيل عن تداعيات الأزمة على اليمنيين والحديث عن استغلال الحوثي في فترة الثورة وانشغال اليمنيين في تلك الفترة لتكوين منظومته العسكرية وإعداد الخطط التي كانت تعد للسيطرة على أنحاء البلاد. (دانيال، ٢٠١٥)

وقد جاءت دراسة لنداف بولاك، بعنوان "**التحالف الخليجي في اليمن**" (٢٠١٦م). تناول في هذه الدراسة أن فرض قوات التحالف السيطرة على المجال الجوي اليمني، كان يهدف بالأساس إلى منع تدفق السلاح المحتمل من إيران، وأكبر دليل على ذلك من وجهة نظر الكاتب بعدما تفاوضت الطائرات المدنية الإيرانية على الحصول على إذن من سلطنة عُمان والحوثيين للوصول إلى صنعاء. حيث قامت قوات التحالف بقصف المدارج في مطار صنعاء مرغمةً الطائرات على التراجع. ويُفترض أن هذا الإجراء من وجهة نظر الكاتب كان يستند على المخاوف من أن تتضمن "حزم المساعدات" المفترضة الذخائر أيضاً وغيرها من العتاد، وهو قلق مشروع نظراً إلى جهود طهران الأخرى لإعادة تسليح الحوثيين. ولكن الباحث لم يركز في هذه الدراسة الجهود الحثيثة والمتعمدة من قبل بعض القوى الإقليمية والدولية في إطالة أمد هذه الأزمة علما بأن الفوضى والدمار والخراب في اليمن هي أهداف سياسية لتلك القوى من أجل زعزعة أمن اليمن واستقراره وجيرانه من دول الخليج. (نداف، ٢٠١٦)

وكذلك دراسة أخرى لألكسندر ميلو، بعنوان: **الجبهة الشمالية في اليمن"** (٢٠١٥م). ذكر في دراسته أنه ومنذ تحرير مدينة عدن في يوليو ٢٠١٦م، أصبحت القوات الموالية للرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي وحلفاؤها من دول مجلس التعاون الخليجي، تنخرط في هجمات متعدد الجوانب لدحر سيطرة الحوثيين على الجنوب. وكذلك ذكر الكاتب أن القوات الإمارتية والمصرية والسعودية، تقوم بالقتال حالياً للسيطرة على تعز – ثاني أكبر مدينة في اليمن وأكد – الكاتب أن ما تقوم به قوات التحالف هو محاولة لعدم وجود موطئ قدم لإيران في جنوب الجزيرة العربية. إلا أن الباحث لم يتطرق في هذه الدراسة إلى بعض القوى ومنها القاعدة وبعض القوى القبلية التي تتحالف بالسر مع عبد الله صالح والحوثي وتهدف كما يهدفون إلى عدم الاستقرار فالحوثي وصالح يحارب الشرعية في الشمال والقاعدة وبعض القوى القبلية الموالية لصالح تحارب في الجنوب. (ألكسندر، ٢٠١٥)

وبعد عرض تلك المجموعة من الدراسات والمقالات السابقة المتعلقة بموضوع رسالة الباحث، فيمكن القول إن هناك إسهامات لا بأس بها، ولكن مازلنا في حاجة العديد من الدراسات والبحوث الأكاديمية لمعرفة الأسباب الحقيقة لعدم استقرار اليمن حتى يومنا هذا، لذلك سيقوم الباحث بإجراء هذا البحث ليكون مرجعاً شاملاً لمعرفة عدم الاستقرار والتنمية في هذا القُطر العربي.

الإطار النظري:

في هذا البحث تم التطرق إلى الإطار النظري لمعرفة نتائج وحصيلة هذا البحث وفقاً لنظرية الاستقرار سواء كان الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو الأمني، فكان التركيز على وجهات النظر المختلفة والأسس المختارة للمادة البحثية من خلال ربطها بمشكلة البحث. فعلى هذا الأساس، استخدم الباحث نظرية الاستقرار كمفهوم أساسي لهذا البحث، فنظرية الاستقرار تنطلق من فرضية أو تصور أن الحياة يجب أن تكون مستقرة وآمنة، وعلية فأن هذه النظرية هي بمثابة مبادئ عامة تقوم بتوجيه المجتمعات إلى مفهوم الاستقرار، وهي بالمناسبة عكس نظرية الفوضى التي تقوم وتستند على العشوائية والفوضوية في كثير من الاحيان.

ومن هنا تم استخدام هذه النظرية من أجل وضع الفروض والتصورات لدراسة استقرار اليمن في ظل الدور الخليجي بعد عاصفة الحزم وإعادة الأمل بما فيها من آمال وتحديات استنادا على هذه النظرية، فلقد أفرزت الأحداث التي مر بها اليمن طوال العقود الماضية عدم الاستقرار والتنمية، نتيجة للمتغيرات السلبية المتلاحقة لهذا البلد العربي، بالإضافة إلى غياب المعنى الحقيقي للاستقرار عند كثير من اليمنيين، والسبب في ذلك هو التعمد المستمر من قبل الحكومات السابقة التي حكمت اليمن في عدم خلق جيل واعي ومدرك لأهمية الاستقرار في بناء الشعوب والأوطان، فلذلك أوجب علينا أن نضع نظرية الاستقرار كإطار نظري من أجل فهم وتفسير ترابط الأحداث التي مر بها اليمن.

ورأى الباحث أن الأسباب التاريخية في اليمن، بالإضافة إلى الأسباب السياسية في التاريخ الحديث وصولا لبداية الحكم الجمهوري والأطماع الأجنبية في اليمن خلال القرن العشرين، وكذلك التناحر السياسي بين الأطراف المؤثرة في اليمن، والمشاكل الحدودية بين اليمن وجيرانه، وغياب الثقافة السياسية والبرلمانية في المجتمع اليمني، والاغتيالات السياسية، والانقلابات العسكرية، وإهمال دول الخليج لليمن خلال العقود الماضية، والحروب الستة بين الرئيس السابق اليمني على عبد الله صالح وأنصار الله "جماعة الحوثي" عوامل أسهمت بشكل كبير في عدم استقرار اليمن، كما أدى أيضا سوء المعيشة وزيادة البطالة وانتشار الفساد وتفشي المحسوبية وتمدد الفقر وغياب حقوق الإنسان ولجم حرية التعبير إلى عدم استقرار هذا القُطر العربي وظهر ذلك جليا على المشهد اليمني، وأثر على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

كما تطرقنا أيضا في هذا البحث إلى أهم المصطلحات، مثل: مرحلة عاصفة الحزم وإعادة الأمل ومرحلة البناء، ومفهوم الاستقرار، وانعكاسه على الوضع في اليمن، ومرتكزات الاستقرار الأمني والاقتصادي على حياة البشر، وكذلك مفاهيم الحرب، والسلام، والانتقال، وأيضا الحديث عن مفهوم المبادرة الدولية المصحوبة بإعادة الأمل. فقد قُسم هذا البحث إلى خمسة فصول بحيث خُصصت جميع الفصول إلى الأسباب السياسية والتاريخية والاجتماعية والأمنية التي أدت إلى غياب معنى الاستقرار وانعكاس نظرية الاستقرار على ما يحدث اليوم في هذا البلد العربي.